

Distr.
GENERAL

E/C.2/1999/2/Add.22

29 October 1999

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

دورة عام ١٩٩٩ المستأنفة

استعراض التقارير التي تقدمها كل أربع سنوات المنظمات
غير الحكومية ذات المركز الاستشاري العام أو الخاص
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقارير السنوات الأربع، ١٩٩٤-١٩٩٧ أو ١٩٩٥-١٩٩٨،
المقدمة عن طريق الأمين العام وفقاً لقرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦

مذكرة من الأمين العام

إضافة

المحتوياتالصفحة

٣		١ - العسبة الأوروبية للتعاون الاقتصادي
٥		٢ - الصندوق العالمي للمرأة
٧		٣ - منظمة الشمول الدولية
١٠		٤ - المجلس الدولي للقانون البيئي
		٥ - الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال
١٣		المخدرات والمؤثرات العقلية
١٧		٦ - المنظمة الدولية لتقاسم الثقافة المتعددة الأعراق
٢٠		٧ - الرابطة الدولية لصناعة النفط للحفاظ على البيئة
٢٤		٨ - لجنة المحامين لحقوق الإنسان
٢٧		٩ - الاتحاد الدولي للرابطات والهيئات التقنية
٢٩		١٠ - الحركة الفدرالية العالمية
٣٢		١١ - الاتحاد العالمي لنقابات العمال

١ - العصبة الأوروبية للتعاون الاقتصادي

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٧١)

تقوم العصبة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، بصفتها رابطة غير سياسية ذات غرض علمي، بمزاولة أنشطتها انطلاقاً من أمانتها العامة في بروكسل ومن خلال عدة لجان وطنية. والعصبة ممثلة حالياً في ١٩ بلداً.

وتتركز استراتيجية العصبة في العمل التحليلي والتأثيري في شتى القطاعات التي تمثلها لجان متخصصة، ومن أهمها: اللجنة المالية (وتتضمن التنسيق الضريبي)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة توسيع العضوية، ولجنة منطقة البحر المتوسط، ولجنة الزراعة، ولجنة النقل.

الأنشطة المتكررة

يجمع الأمين العام، مرتين في السنة، رؤساء مختلف اللجان الوطنية ورؤساء اللجان المختلفة والممثلين الرسميين أو المتخصصين المحتملين عند انعقاد المجالس المركزية، مرة في الخارج ومرة في بروكسل.

وطوال العام، تجتمع اللجان المختلفة المذكورة آنفاً مرتين في السنة على الأقل، في بروكسل أساساً، أو في بلد مضيف حسب أهمية الموضوع (مثلاً في بلد شيوعي سابق فيما يتصل بلجنة توسيع العضوية).

الأنشطة المحددة

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، عقدت العصبة ندوة عنوانها "أوروبا - نموذج وعلة للوجود. من أجل مواطن مطلع ومحفوظ".

ومنذ عام ١٩٩٧، تسعى العصبة جاهدة إلى إدخال تغيير شامل على اللجنتين البولندية والهنغارية بعد التغييرات السياسية المتلاحقة التي شهدتها هذان البلدان.

وفي عام ١٩٩٧، جرى الإعداد للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للحركة الأوروبية، عن طريق إنشاء أفرقة عاملة اشترك فيها ممثلون للأوساط النقابية وأصحاب الأعمال والمصرفيين والأكاديميين وأكثر بلدان العالم الثالث حرماناً.

الاتجاهات

اتجهت العصابة في السنوات الأخيرة صوب بحث جوانب أكثر تحديداً في القطاعات التي تهم منظماتنا.

ومنذ عام ١٩٩٧، سعت العصابة إلى إيجاد توازن بين دراسة البلدان المرشحة للعضوية التي كانت بلداناً شيوعية ودراسة البلدان المحيطة بالبحر المتوسط من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، عقد رئيس لجنة البحر المتوسط، وهو عضو في البرلمان الأوروبي، ندوة في برشلونة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ لبحث مختلف جوانب العمل في المستقبل على ضم مجموعة من بلدان المنطقة. وتركزت هذه الدورة الأولى على بلدان المغرب.

وختاماً، يجدر بالذكر أنه عدا دراسة الجوانب الاقتصادية والمالية المتصلة بطبيعة العصابة داخل الاتحاد الأوروبي، تعكف منظماتنا بانتظام على دراسة تداخل هذه المجالات مع المسائل الاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان والمساواة والعنصرية في شتى البلدان غير الأعضاء في الاتحاد.

٢ - الصندوق العالمي للمرأة

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٥)

بيان افتتاحي

إن هدف الصندوق العالمي للمرأة وغرضه هما تقديم الأموال لتمكين ودعم وربط الجماعات العاملة على تحقيق رفاه المرأة وتحقيق اشتراكها الكامل في المجتمع؛ والتشجيع على زيادة دعم برامج المرأة عالمياً؛ وتوفير القيادة في إيجاد فهم أكبر لأهمية دعم المشاركة الكاملة للمرأة دولياً. ويتطلع الصندوق إلى عالم عادل ديمقراطي، يمكن فيه للمرأة والرجل الاشتراك على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والصندوق جزء من حركة نسائية عالمية ملتزمة التزاماً دفيناً بتحقيق العدالة والإعراب عن التقدير لأهمية خبرة المرأة.

إن التحديات التي تواجهها المرأة تختلف بشكل واسع باختلاف المجتمعات والثقافات والتقاليد الدينية والبلدان. ويؤمن الصندوق بأن المرأة تعرف أكثر من غيرها كيف تحدد احتياجاتها وتقتراح الحلول لتحقيق التغيير الدائم.

ومنذ نشأة الصندوق في عام ١٩٨٧، قَدِّمَت ٨٥٣ ١ منحة، يبلغ مجموعها ١٢,٧ مليون دولار، إلى ٢٤٦ ١ جماعة نسائية في ١٤٨ بلداً وإقليماً. وفي السنة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩، ذهبت ٣٤٧ منحة، يبلغ مجموعها ما يزيد على ٣,١ ملايين دولار، إلى ٢٤٨ جماعة نسائية في ٩٣ بلداً.

وقد شهد الصندوق في السنوات الأربع الأخيرة زيادة في الأموال التي يتلقاها والمنح التي يقدمها بلغت ثلاثة أضعاف. ويعزى ذلك بقدر كبير إلى التبرعات السخية من مؤسسات الولايات المتحدة والمؤسسات الأوروبية (العامة والخاصة على السواء)، فضلاً عن عدة آلاف من المانحين الأفراد. وفي السنة المالية التي انتهت في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قدمت المؤسسات ٦٤ في المائة من دخل الصندوق، وقدمت الشركات ٣ في المائة، والمنظمات المتعددة الأطراف ٤ في المائة، والأفراد ٢٤ في المائة. أما النسبة الباقية، وهي ٥ في المائة، فقد أتت من مصادر متنوعة.

المشاركة في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية

حضر رئيس الصندوق، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. ويضاف إلى ذلك أن سبعة من موظفي الصندوق حضروا منتدى المنظمات غير الحكومية في هوايرو، حيث عقدوا حلقات عمل بعدة لغات في موضوعات تتعلق بالمرأة والمال والتمكين.

وفي نيسان/أبريل - أيار/ مايو ١٩٩٨، حضر رئيس الصندوق وموظف واحد وعضو في المجلس مؤتمراً استضافته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي في أديس أبابا بإثيوبيا، وكان عنوانه "المرأة الأفريقية في عملية التنمية: الاستثمار في مستقبلنا".

وفي عام ١٩٩٨، دعى رئيس الصندوق للانضمام إلى لجنة المرأة والتنمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، وحضر اجتماع اللجنة الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٩ في واغادوغو ببوركينا فاسو.

وحضر مدير برنامج الصندوق اجتماع المائدة المستديرة للمانحين المشترك بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمنظمة الهولندية للمؤسسات الإنمائية الدولية، الذي عقد في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وكان موضوعه "بناء الزعامة النسائية للقرن الحادي والعشرين".

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

تعاون الصندوق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في توجيه الأموال إلى المحتاجات في منطقة البلقان.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

يتمثل الاهتمام الغالب للصندوق في حقوق الإنسان للمرأة. ومنذ إنشائه، أخذ يدعم العديد من الجماعات التي تهدف إلى التعريف باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتشجيع على اعتمادها. وقد ساند الصندوق أيضاً الجماعات التي تعمل على تحقيق التنفيذ التام لإعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واتفاقية حقوق الطفل. وقد قام الصندوق، بالإضافة إلى ذلك، برعاية مشاركة المرأة في مختلف الاجتماعات الدولية.

وقد التقى رئيس الصندوق كبار موظفي مؤسسة الأمم المتحدة بواشنطن العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، لاستعراض الإجراءات المشتركة والتدارس مع صندوق المنح الصغيرة الذي تديره المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وستحضر المفوضة السامية، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اجتماعاً يعقد لمدة يوم واحد في نيويورك لكبار مديري المؤسسات والهيئات الخيرية من جميع أنحاء الولايات المتحدة وكبار موظفي الأمم المتحدة. وسيركز الاجتماع على مسائل التنمية والأمن والمسائل الإنسانية وغير ذلك من المسائل العاجلة.

٣ - منظمة الشمول الدولية

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٧٥)

الأهداف والأغراض

منظمة الشمول الدولية (سابقاً: العصبة الدولية لجمعية المعوقين عقلياً) اتحاد عالمي لمنظمات أعضاء لا تستهدف الربح تعمل على تحسين حياة ٦٠ مليون شخص من المعوقين عقلياً وأفراد أسرهم. والأهداف الأساسية للمنظمة هي تعزيز صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لصالح المعوقين عقلياً؛ والتشجيع على إنشاء جمعيات جديدة تتألف من أسر وأصدقاء المعوقين عقلياً ومن المعوقين ذاتهم؛ وتعميم المعلومات النافعة عن طريق إصدار المطبوعات وعقد الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العالمية؛ وزيادة وعي المعوقين عقلياً وشمولهم في جميع جوانب الحياة اليومية.

وحتى عام ١٩٩٨، كانت المنظمة تمثل ١٨٨ منظمة عضواً في ١١٥ بلداً في جميع أصقاع العالم.

المشاركة في أعمال المجلس والتعاون مع سائر هيئات الأمم المتحدة

واصلت العصبة الدولية لجمعية المعوقين عقلياً، جرياً على عاداتها في الأعوام السابقة، تعاونها مع الأمم المتحدة ومختلف الوكالات المرتبطة بالأمم المتحدة وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المركز الاستشاري منذ عام ١٩٧٥)؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (المركز الاستشاري من الفئة بء منذ تموز/يوليه ١٩٧٢)؛ منظمة العمل الدولية (القائمة الخاصة منذ عام ١٩٧١)؛ منظمة الصحة العالمية (المركز الاستشاري منذ عام ١٩٦٩)؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (المركز الاستشاري منذ عام ١٩٨١)؛ مجلس أوروبا (المركز الاستشاري منذ عام ١٩٧٤).

وطوال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨، حضرت المنظمة عديداً من الاجتماعات التي عقدتها هذه الهيئات. واتسمت هذه الفترة على وجه الخصوص بما يلي:

(أ) مساهمة نشطة بصفة مراقب رسمي في اجتماعات اللجنة الدولية لقواعد السلوك في العلوم الأحيائية، التابعة لليونسكو: وقد تمثلت هذه المساهمة في أربع وثائق قدمت استجابة لمشاريع اقتراحات هذه اللجنة الدولية (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، آب/أغسطس ١٩٩٦، نيسان/أبريل ١٩٩٧)؛

(ب) مساهمة نشطة في مبدأ "التعليم للجميع" الذي ترعاه اليونسكو: وقد اتضحت في نشر ستة أعداد من مطبوعة "بلوغ الهدف"، وتعميم اليونسكو بعد ذلك للوثيقة المقارنة المعنونة "رحلة إلى المدارس الشاملة"؛

(ج) مساهمة كبيرة في أعمال منظمة العمل الدولية: المشاركة في الاجتماع التشاوري الأول مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالعجز (٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)؛ دعم التصديق على الاتفاقية رقم ١٥٩ بشأن التأهيل المهني للمعوقين وتشغيلهم (بما في ذلك تشغيل المعوقين في الأعمال العادية)؛ دعم التصديق على الاتفاقية رقم ١١١ المتعلقة بالتمييز في الأعمال والوظائف؛ التعاون مع موقع الشبكة العالمية للمعلومات والبحوث التطبيقية في مجال تشغيل وتدريب المعوقين (Gladnet) في شبكة Web؛

(د) تعاون متزايد مع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: مشاركة نشطة في الاجتماع التشاوري الأول مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالعجز (اعتباراً من ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨)؛

(هـ) المشاركة في أعمال لجنة حقوق الطفل: تمثيل ومشاركة مكتوبة وبيانات علنية في الجلسة العامة للجنة حقوق الأطفال المعوقين، بجنيف، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛

(و) تعاون متزايد مع منظمة الصحة العالمية: مشورة تقنية في صياغة ورقة سياسة عامة عن العجز (أول ورقة لمنظمة الصحة العالمية)، والاشتراك في فريق عامل معني بشيوخة المعوقين عقلياً؛

(ز) الالتزام بالمشاركة في أنشطة فريق الخبراء المعني بقواعد الأمم المتحدة الموحدة بشأن تكافؤ الفرص للمعوقين، الذي جددت ولايته لفترة ثلاث سنوات أخرى؛

(ح) المشاركة المباشرة في الندوات والمؤتمرات العديدة المتعلقة بحقوق الإنسان للمعوقين عقلياً وتنظيمها: سري لانكا، بولندا، الصين، سنغافورة، شيلي، الجمهورية التشيكية، كينيا، رومانيا، بلغاريا، جنوب أفريقيا، الهند، البرتغال، هنغاريا، لبنان، إلخ؛

(ط) المشاركة النشطة في المؤتمرات ذات الصلة بالأمم المتحدة، مثل الندوة الدولية عن مسائل المعوقات، كجزء من محفل المنظمات غير الحكومية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، واجتماع أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الذي ضم أعضاء مجلس منظمة الشمول الدولية وممثلي منظمة الصحة العالمية ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في المركز الدولي للعجز في فرنه - فولتير.

١٩٩٨: عام خاص

زادت المنظمة، في غضون انتقالها من بروكسل (بلجيكا) إلى فرنه - فولتير (فرنسا)، من مستوى اشتراكها في الأمم المتحدة والوكالات المتصلة بالأمم المتحدة.

وقد اشترك مندوبو المنظمة في عدد من الاجتماعات في لجنة التنمية الاجتماعية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الطفل، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس أوروبا، واليونسيف، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية. وقد ساهم ممثلو المنظمة بخبراتهم كمدرسين في الحلقة الدراسية المعنية بمسائل العجز، التي نظمتها إدارة التنمية البشرية التابعة للبنك الدولي؛ واشتركت المنظمة في اجتماع لجنة حقوق الإنسان في جنيف، عندما أدرجت مسائل العجز في جدول الأعمال الدائم؛ وساهمت المنظمة بقدر كبير في مؤتمر العمل الدولي الذي نظمته منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وقد حصل فيكتور فالستروم، منسق المنظمة لشؤون الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والعضو الدائم في فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، على تمويل من الرابطة الوطنية السويدية للمعوقين عقلياً ورابطة المعونة الدولية التابعة للمنظمة السويدية للمعوقين، لوضع إجراءات تتعلق بقواعد الأمم المتحدة الموحدة اعتباراً من تموز/يوليه ١٩٩٨. وقد سارع ببدء الإجراءات في عدد من البلدان النامية، بالتعاون مع الحكومة السويدية.

المطبوعات

أصدرت المنظمة، علاوة على دورياتها، المطبوعات التالية:

"كيف يمكن للمعوقين عقلياً الاستفادة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان" (١٩٩٦)؛

"معتقدات الدعوة الذاتية وقيمها ومبادئها" (١٩٩٦)؛

"٥٠ عاماً من حقوق الإنسان" (١٩٩٨)؛

"رحلة إلى المدارس الشاملة" (وثيقة تستعين بها اليونسكو بتوسع)؛

أربعة أعداد من "الطريق إلى الأمام"؛

تقرير عن شيوخة المعوقين عقلياً، "حياة مديدة، فرص واسعة"؛

"التمييز بالحب"، تقرير عن الحماية الزائدة وتعارض المصالح داخل أسر المعوقين عقلياً؛

شريط فيديو وكتيب عن تمكين الأبوين بعنوان "حقوقى"؛

"هل المعوقون مشمولون" عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٤ - المجلس الدولي للقانون البيئي

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٧٣)

مقدمة

أنشئ المجلس الدولي للقانون البيئي في عام ١٩٦٩ في نيودلهي باعتباره منظمة للصالح العام تتمثل أهدافها في تشجيع تقديم المشورة والمساعدة من خلال شبكتها، وتعزيز تبادل وتعميم المعلومات عن القانون والسياسة البيئيتين بين أعضائها المنتخبين. وتضم العضوية الحالية ٣٥٢ فرداً و ٢٣ مؤسسة.

ويدير المجلس الدولي مجلس للمحافظين (محافظون دوليون ومحافظان إقليميان ينتخبهما كل من مناطق العضوية العشر في العالم). وينتخب مجلس المحافظين محافظين تنفيذيين وكذلك من يقترح ضمه إلى عضوية المجلس الدولي من أفراد ومؤسسات.

ولما كان المجلس الدولي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، فإن له ممثلين دائمين لدى مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا.

والمجلس الدولي عضو في الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة - اتحاد الحفظ العالمي، وهو يدعم برنامج الاتحاد الدولي للقانون البيئي.

رصد المعلومات وتعميمها

يحتفظ المجلس الدولي، بالاشتراك مع مركز القانون البيئي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، بما يمكن أن يعتبر أشمل مجموعة في العالم من الوثائق المتعلقة بالقانون والسياسة البيئيتين (معاهدات دولية، صكوك عبر وطنية، تشريعات وطنية، قانون وسيط، أدبيات ووثائق المنظمات الدولية، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة). وتُجمع المواد المجلوبة من كل البلدان بجميع اللغات حتى تكون التغطية أشمل ما يمكن. وتُدرج الإحالات إلى الوثائق في مصرف المعلومات المحوسب المسمى "نظام معلومات القانون البيئي". ونظام المعلومات هذا يعد مصدراً قطاعياً خاصاً لنظام الإحالة إلى مصادر المعلومات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعاون المجلس الدولي أيضاً الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بناء على طلبها.

المطبوعات

تَلقي مجلة "السياسة والقانون البيئي" التي يصدرها المجلس الدولي الضوء على التطورات الراهنة في القانون البيئي الدولي. وترصد المجلة التطورات الدولية والشؤون الإقليمية والوطنية. وفي المجلة قسم خاص يغطي أنشطة منظومة الأمم المتحدة ويتضمن مقتطفات من القرارات والمقررات المهمة. وقد صدر أربعة وعشرون عدداً في الفترة قيد الاستعراض.

ويعد المجلس الدولي ثلاث مجموعات غير مجلدة تغطي كامل نطاق القانون والسياسة البيئيين الدوليين:

(أ) "القانون البيئي الدولي: المعاهدات المتعددة الأطراف"، وتصدر بالتعاون مع مركز القانون البيئي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وتعدّل حسب المقتضى وفقاً للمعلومات الواردة من الأمم المتحدة، وخصوصاً من قسم المعاهدات بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وتضم هذه المجموعة الآن ثمانية مجلدات تتضمن ما يزيد على ٣٥٠ صكاً بالإنكليزية والفرنسية (حسب الانطباق) والألمانية أو الإسبانية. وتصدر الملاحق عدة مرات في السنة حسب الحاجة؛

(ب) وفي عام ١٩٩٢، بدأ المجلس الدولي إصدار المجموعة غير المجلدة المسماة "القانون الوسيط البيئي الدولي"، وتتضمن في أغلبها وثائق للأمم المتحدة. وقد صدرت ستة ملاحق في الفترة المذكورة؛

(ج) "الحفظ في مجال التنمية المستدامة"، ويصدرها المجلس الدولي منذ عام ١٩٩٥. ويعد هذا العمل تجميعاً لوثائق السياسة البيئية، ويتضمن القرارات وخطط العمل المنفّذة لجدول أعمال القرن ٢١. وتصدر كل عام خمسة ملاحق أو أكثر.

وقد واصل المجلس الدولي، بالتعاون مع مركز القانون البيئي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، إصدار الثبت المرجعي المسمى "مراجع المجلس الدولي للقانون البيئي"، ويورد المراجع المتعلقة بأدبيات القانون والسياسة البيئيين التي تحصل عليها مكتبة المجلس الدولي.

ويقوم المجلس الدولي، كخدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، بإصدار "مذكرات بيئية للبرلمانيين"، وهي نشرة إخبارية شهرية تزود أعضاء البرلمانات في العالم بمعلومات مقتضبة، وإن تكن منتظمة، عن التطورات الجارية في السياسة البيئية، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها.

المشاركة في مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة والتفاوض مع المنظومة

اشترك المجلس الدولي في جميع دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودورات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك في دورات لجنة التنمية المستدامة. وكان المجلس الدولي ممثلاً أيضاً في اجتماعات لجنة القانون الدولي والمنظمة البحرية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وفي اجتماعات الوكالات المتخصصة الأخرى. وعلاوة على ذلك، شارك المجلس الدولي في مؤتمرات الأطراف في مختلف اتفاقيات البيئة، مع الاهتمام الخاص بتطورات قانون البحار. واشترك المجلس الدولي أيضاً في اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، وخصوصاً فيما يتعلق بإعداد ومتابعة المؤتمر الوزاري المعني بـ "بيئة من أجل أوروبا" الذي عقد في صوفيا (١٩٩٥)، وقوة العمل المعنية بالحقوق البيئية.

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

تعاون المجلس الدولي مع اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. ويعكف المجلس الدولي أيضاً، بالتعاون مع مركز القانون البيئي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، على صياغة صك يستهدف تحسين حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح.

وقد قام المجلس الدولي، بمعاونة صندوق كارل - شميتز - شول، بإنشاء صندوق خاص للدراسات القانونية في مجال التجارة والبيئة.

جائزة إليزابيث هوب

دأب المجلس الدولي منذ عام ١٩٧٣، بالاشتراك مع جامعة بروكسل الحرة، على تخصيص جائزة إليزابيث هوب للإنجازات غير العادية في مجال القانون البيئي.

جائزة إليزابيث هوب للدبلوماسية الدولية

في عام ١٩٩٧، أنشأ المجلس الدولي وجامعة بيس (نيويورك) جائزة تمنح للإنجازات غير العادية التي يقوم بها دبلوماسي أو موظف دولي في مجال القانون والسياسة البيئيين الدوليين.

٥ - الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٨٩)

الأهداف

فيما يلي أهداف الاتحاد:

(أ) إيجاد تفاعل تعاوني مثمر فيما بين المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الإقليمي والدولي، لتحديد الاحتياجات من الخدمات وتنفيذ شتى البرامج الهادفة إلى منع ومكافحة إساءة استعمال المخدرات لتحقيق الغاية المتمثلة في إيجاد "مجتمع خال من المخدرات";

(ب) تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

زيادة العضوية الجغرافية

زادت العضوية في الاتحاد من ٤٤ عضواً من ٢٥ بلداً في عام ١٩٩٣ إلى ٥٦ عضواً من ٣٢ بلداً في عام ١٩٩٨: أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، باكستان، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بنغلاديش، تايلند، جنوب أفريقيا، روسيا، سري لانكا، السودان، الفلبين، فيجي، فييت نام، كندا، مالاو، مالطة، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، نيبال، نيوزيلندا، الهند، إقليم هونغ كونغ التابع للصين، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان (انضمت البلدان التي تحتها خط إلى الاتحاد في الفترة قيد الاستعراض، أي ١٩٩٤-١٩٩٨).

زيادة التمويل

تلقي الاتحاد دعماً بالتمويل من برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات من أجل مشروع البرنامج التدريبي الإقليمي لعلاج الإدمان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الانضمام إلى المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري

في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، قام الاتحاد، بالاشتراك مع منظمات غير حكومية أخرى، بإنشاء الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل المبادرة العالمية المتعلقة بالمنع الأساسي لإساءة استعمال المؤثرات

العقلية، ومقره الآن فريبور بسويسرا. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أصبح الاتحاد عضواً مؤسساً لمنظمة آسيا والمحيط الهادئ غير الحكومية لمنع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية، ومقرها بانكوك بتايلند.

المشاركة في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية و/أو مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها الأخرى

يقوم الاتحاد بانتظام بتزويد الأعضاء بالجدول الزمني المؤقت للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

ويجري كل سنة اعتماد مسؤولي الاتحاد لدى الأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة. وقد حضر مسؤولو الاتحاد محفل ١٩٩٤ العالمي المعني بدور المنظمات غير الحكومية في خفض الطلب، الذي عقد في بانكوك بتايلند في الفترة من ١٢ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وحضر الرئيس السابق للاتحاد، الذي هو في الوقت ذاته السفير المتجول للاتحاد، المؤتمر الدولي الثاني للقطاع الخاص المعني بالمخدرات في أماكن العمل وفي المجتمع، الذي عقد في بورتو أليغري بالبرازيل، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وحضر أيضاً الدورة الخامسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي عقدت في بانكوك في الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ١٩٩٥. وحضر الأعضاء المنتسبون إلى الاتحاد المؤتمر السنوي الثامن والأربعين لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية، وكان موضوعه "الأمم المتحدة عند منعطف القرن: قضايا عالمية؛ جهات فاعلة عالمية؛ مسؤوليات عالمية". وقد عقد المؤتمر في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وحضر ممثلو الاتحاد اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الذي كان موضوعه "تخفيف حدة الفقر من خلال النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية"، والذي عقد في بانكوك بتايلند في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وحضر الرئيس المنتخب للاتحاد الدورة الثالثة والخمسين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي عقدت في بانكوك في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وحضر أربعة ممثلين للاتحاد محفل المنظمات غير الحكومية في كوالالمبور بماليزيا، في موضوع "التنمية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ"، في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وحضر ممثلو الاتحاد المؤتمر الوزاري الخامس لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية الاجتماعية، الذي عقد في مانيلا في الفترة من ٥ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة

أقام الاتحاد علاقات عمل مع منظمة الصحة العالمية. وارتقى الاتحاد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى فئة مركز منظمة غير حكومية ذات علاقات تنفيذية مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة (اليونسكو). وقد تعاون الاتحاد مع برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات في توزيع وفحص ٣٧ رداً وردت إلى "نشرة الوقائع" الصادرة عن البرنامج والمنظمات غير الحكومية. وتعاون الاتحاد مع إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة في تجميع دليل المنظمات غير الحكومية لعام ١٩٩٤. وتعاون الاتحاد مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات في بانكوك واضطلع ببرنامج الجولة الدراسية لكبار الموظفين من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفيت نام وكمبوديا وميانمار لدراسة التعاون بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرامج التعليمية في مجال منع إساءة استعمال المخدرات، التي عقدت في سنغافورة وماليزيا في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٧.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

تقوم أمانة الاتحاد سنوياً بالتعميم المسبق للرسائل التي يوجهها الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات عن اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وقد احتفل أعضاء الاتحاد بهذا اليوم (٢٦ حزيران/يونيه) في أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧. ويسهم الاتحاد بمقترحات تتعلق بالإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المقرر عقده في عام ٢٠٠٠. وقد أدرجت شركة Mc Callen & Bolden Associates (سنغافورة) مؤسسة الاتحاد في موقع الشركة على الإنترنت. وقد أنشأ الاتحاد صفحته الرئيسية على الإنترنت، وعنوانها <http://mmserve.com/drugs/ifngo>. ومنح الاتحاد جائزة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لاسم الراحلة إيبو تيين سوهارتو، قرينة الرئيس الجنرال سوهارتو، رئيس إندونيسيا. ونظم الاتحاد المؤتمرات الدولية التالية:

(أ) مؤتمر الاتحاد الخامس عشر (هونغ كونغ، ٥ - ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، وموضوعه "المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة معاً: إيجاد بدائل عملية لإساءة استعمال المخدرات وما يقترن بها من سلوك خطر";

(ب) مؤتمر الاتحاد السادس عشر (جاكرتا، ٢-٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، وموضوعه "المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة معاً على تمكين المجتمعات من إيجاد موارد بشرية متحررة من المخدرات";

(ج) حلقة العمل الخامسة للمنظمات غير الحكومية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (مانिला، ٢٤ - ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤)، وكان موضوعها "تمكين الأسرة في مجال خفض الطلب فيما يتعلق بإساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية";

(د) حلقة العمل السادسة للمنظمات غير الحكومية، المشتركة بين الاتحاد ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (بندر سيري بيغوان، ١ - ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)، وكان موضوعها "غرس القيم في مجال منع إساءة استعمال المخدرات"؛

(هـ) حلقة العمل السابعة للمنظمات غير الحكومية، المشتركة بين الاتحاد ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (كوالالمبور، ١ - ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦)، وكان موضوعها "الأثر الاجتماعي والاقتصادي لإساءة استعمال المخدرات ومكافحتها"؛

(و) حلقة العمل الثامنة للمنظمات غير الحكومية، المشتركة بين الاتحاد ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (سنغافورة، ١٩ - ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)، وكان موضوعها "تعبئة المجتمعات المحلية لمنع إساءة استعمال المخدرات".

وقد حضر المبعجل أمين الاتحاد وممثلوه الاجتماع العشرين لكبار الموظفين المعنيين بالمخدرات في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (بندر سيري بيغوان، ١٩ - ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧). وقد استضاف الاتحاد المؤتمر الدولي الثالث للقطاع الخاص المعني بالمخدرات في أماكن العمل وفي المجتمع، واشترك مع برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنظمة العمل الدولية في تنظيم هذا المؤتمر (بييتالغ جايا، ٣ - ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٦ - المنظمة الدولية لتقاسم الثقافة المتعددة الأعراق

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٥)

المنظمة الدولية لتقاسم الثقافة المتعددة الأعراق منظمة غير حكومية يتولى الأفارقة إدارتها وتشغيلها، وهي ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٩٥. وقد أنشئت المنظمة لتعزيز وتطوير برامج ومراكز عمليات التبادل الثقافي الرئيسية في العالم للقضاء على التمييز الاقتصادي العالمي بين الشمال والجنوب، وتشجيع إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد. وتسعى المنظمة، بصفتها مؤسسة دائمة غير تمييزية، إلى المساعدة في حل المشاكل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد زادت العضوية الجغرافية للمنظمة بواقع خمسة أفراد من جامايكا، و ١٠ من أنغولا، واثنين من الكاميرون، و ١٥٠ من الكونغو، و ١٠ من جنوب أفريقيا، وذلك خلال الفترة قيد الاستعراض. وتتبع المنظمة سياسة توفير العضوية المجانية للجميع.

وقد حضر ممثلو المنظمة الاجتماعات التالية بمقر الأمم المتحدة:

(أ) لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (١٥ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛

(ب) اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، دورة عام ١٩٩٥ المستأنفة (٢٩ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛

(ج) اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية (١٢ - ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦)،

(د) اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، دورة عام ١٩٩٦ (٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦)؛

(هـ) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الموضوعية (٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦)؛

(و) لجنة السكان والتنمية (٢٤ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧)؛

(ز) لجنة مركز المرأة (١٠ - ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧)؛

(ح) اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية (٥ - ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧)؛

(ط) اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، دورة عام ١٩٩٧ المستأنفة (١٢ - ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)؛

(ي) اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية (١٩ - ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)؛

(ك) اللجنة الاستشارية المعنية بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٢٣ - ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨)؛

(ل) لجنة مركز المرأة (٢ - ١٣ آذار/مارس ١٩٩٨)؛

(م) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (٢٣ آذار/مارس - ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨)؛

(ن) لجنة التنمية المستدامة (٢٠ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو ١٩٩٨)؛

(س) اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، دورة عام ١٩٩٨ (١٨ - ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨)؛

وفي عام ١٩٩٧، تقدمت المنظمة بطلب الحصول على المركز الاستشاري لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وحصلت عليه بالفعل. وتواصل المنظمة متابعة اجتماعات صنع السياسة في اليونيدو وتدرس إمكانية التعاون مع هذه المنظمة. وحضر ممثل للمنظمة مؤتمر اليونيدو المعني بالصناعات الرياضية الصغيرة والبالغة الصغر في غرب أفريقيا، الذي عقد في دكا بالسنغال يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

واتساقاً مع قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٤ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، اتصل رئيس المنظمة برئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمدير التنفيذي للمتحف البريطاني، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ على التوالي، طالباً إعادة حجر رشيد وغيره من الممتلكات الثقافية الأفريقية المهمة ذات القيمة الروحية والثقافية الأساسية.

وعمدت المنظمة، دعماً لقرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ المؤرخ ٧ آذار/مارس ١٩٩٦، إلى توقيع اتفاق أعمال مع ممثلي البعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، لمساعدة الشعب الصومالي في ربط تنميته الاقتصادية بالمجتمع الأفريقي الأمريكي.

وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ و ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بعث رئيس المنظمة برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يقترح فيها قيام تعاون ممكن بين الأمم المتحدة والمنظمة. وفيما بعد، وبناء على اقتراح من مكتب الأمين العام، أجرى رئيس المنظمة مشاورات مع مدير مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان

نموا. ومما يؤسف له أن نطاق التعاون لم يتسع أكثر من ذلك بسبب موقف عدم التعاون في المكتب. وفي ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، خاطب رئيس المنظمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن التعاون. وأحال مكتب خدمات المشاريع هذه المسألة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وما زالت المنظمة حتى اليوم في مرحلة التفاوض مع البرنامج الإنمائي على التعاون الممكن.

وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، جرى تعميم بيان للمنظمة عن المسائل الاقتصادية والبيئية، عملاً بالفترتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وعلى الصعيد الميداني، أبرمت المنظمة اتفاق تعاون في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٧ مع رابطة تطوير الهانكي الأصليين في زمبابوي، التي تضم ١٠ ٠٠٠ عضو، بشأن مساعدة السكان الأصليين في إقامة روابط عمل مع الغرب والحصول على التمويل ودخول السوق العالمي.

وفي عام ١٩٩٧، اشترك رئيس المنظمة في صياغة اتفاق وقّعه لربط ٢٨ بلداً بواسطة منظمة إقليمية غير حكومية، هي الرابطة الكونغولية للصدّاقة بين الشعوب، بجمهورية الكونغو، مما يوسع نطاق عمل المنظمة في وسط أفريقيا ليشمل ٢٢٥ منظمة إقليمية في عشر مناطق تضم ٨٠٠ ٠٠٠ عضو من الأفراد. وفي وقت لاحق، اشترك رئيس المنظمة في صياغة اتفاق وقّعه مع جمهورية الكونغو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، يدعو الحكومة إلى وضع الموارد المعدنية في صندوق استثماري تابع للمنظمة، وذلك لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالاشتراك مع الأفريقيين في الشتات.

٧ - الرابطة الدولية لصناعة النفط للحفاظ على البيئة

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٧٥)

كان الجزء الأكبر من تركيز الفريق العامل المعني بتغير المناخ في عام ١٩٩٨ منصبا على الآليات المرنة لبروتوكول كيوتو. وقد عقد الفريق العامل حلقة عمل في حزيران/يونيه بشأن الآليات المرنة - آليات التنمية النظيفة، والتنفيذ المشترك، وتجارة الانبعاثات. وقد حضر أكثر من ٧٠ عضواً ومن الضيوف من دوائر الأعمال هذا الاجتماع الذي كان آخر حلقة في سلسلة من حلقات عمل الرابطة ومؤتمراتها التي عقدتها على مر السنين لبحث الجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية الحرجة لتغير المناخ العالمي. وكان ضمن متحدثينا هذا العام خبراء دوليون في الآليات من صناعة الطاقة الدولية، ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة، وبورصة النفط الدولية (لندن)، ومؤسسة Charles River Associates للاستشارات الاقتصادية (الولايات المتحدة).

وكان لحلقة العمل هدف مزدوج: العمل بشكل أفضل على إطلاع أعضاء الرابطة على القضايا والصعاب المحيطة بالآليات، وتحديد اتفاق الآراء بين أعضاء الرابطة. وقد اتفق على أن حلقة العمل تعد محفلاً ذا قدر يناقش فيه الأعضاء الآليات المرنة.

خريطة مسار تغير المناخ

من أجل الإعداد لمؤتمر الأطراف الرابع في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، نقوم بتحديث خريطةنا لمسار تغير المناخ التي توفر دليلاً قريب المنال للأعضاء بشأن التطورات الرئيسية المتعلقة بهذه الاتفاقية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سيحضر قرابة ١٠ من أعضاء الرابطة مؤتمر الأطراف الرابع بصفة مراقبين في المناقشات الحكومية الدولية بالأمم المتحدة، على نحو ما فعلنا في عام ١٩٨٨ عند إنشاء الفريق العامل.

الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

واصل الفريق العامل المعني بتغير المناخ الاحتفاظ بعلاقته الوثيقة مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، واختار هذا العام عدداً من المؤلفين المساهمين لتقرير التقييم الثالث الذي يعده الفريق الحكومي الدولي. وقد حضر أعضاء الرابطة الاجتماعات وحلقات العمل الرئيسية للفريق الحكومي الدولي، وأجروا استعراضاً مبنياً على الخبرة للتقارير الخاصة للفريق الحكومي الدولي.

التأهب للانسكاب النفطي والتعامل معه

تبذل الرابطة حالياً جهودها للارتقاء بحالة التأهب لحوادث الانسكاب النفطي البحرية والتعامل معها، في تعاون وثيق مع المنظمة البحرية الدولية. والهدف من هذا البرنامج، الذي يعرف باسم "المبادرة العالمية"، هو محاكاة خطط طوارئ دائمة في المناطق الساحلية الشديدة المخاطر في أنحاء العالم. وقد بدأ تنفيذ المبادرة العالمية في كيب تاون في عام ١٩٩٦، وتبعتها أنشطة مشاريع مماثلة في أفريقيا.

وقد كانت البعثات التقنية بمثابة الوسيلة لتحقيق العديد من إنجازات المبادرة العالمية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. فقد جمعت هذه البعثات الحكومات المحلية ودوائر الصناعة والمسؤولين عن التعامل مع الانسكاب النفطي في بلدانهم، مع فريق دولي من خبراء التعامل مع الانسكاب النفطي من المنظمة البحرية الدولية والرابطة.

وقد نظمت، منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ثلاث بعثات في أفريقيا: أنغولا وموزامبيق وناميبيا. وكان من نتيجة هذه البعثات إنشاء لجان تخطيط وطنية للانسكاب النفطي للاضطلاع بعملية التخطيط للطوارئ؛ ووضع خطط الطوارئ الوطنية؛ واتخاذ خطوات نحو التصديق على ما يتصل بالموضوع من الاتفاقيات الدولية للمنظمة البحرية الدولية (ذات الصلة بالتأهب والتعويضات).

وقد اشتركت الرابطة والمنظمة البحرية الدولية في تنظيم حلقات عمل في جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ضمت المؤسسات الحكومية والأكاديمية ودوائر الصناعة، لمساعدة الحكومات المحلية في وضع خرائط لبلدانها تحدد فيها المناطق الحساسة بيئياً التي يمكن أن تكون مصدر خطر في حالة حدوث انسكاب بحري. وكان من نتيجة حلقات العمل هذه أن توصل كل من جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا إلى اتفاق على مقياس الخرائط وأشكالها ورموزها ومؤشرات الحساسية والموارد البيئية التي ينبغي أن تدرج في الخرائط. ووضعت غانا في وقت لاحق خرائط مؤقتة لسواحلها البحرية بأكملها ولساحل بحيرة فولتا؛ ووضعت جمهورية تنزانيا المتحدة أول خريطة مؤقتة للحساسية لمنطقة دار السلام، باستخدام نظام موحد للمعلومات الجغرافية.

ويضاف إلى ذلك أن الرابطة قدمت في عام ١٩٩٨ دعماً إلى الصناعة لعقد دورات تدريب إقليمية لممثلي الحكومات ودوائر الصناعة في موضوع التأهب للانسكاب النفطي والتعامل معه. وقد وفرت هذه الدورات، التي عقدت في جنوب أفريقيا وكوت ديفوار وغانا، التدريب لممثلين من ١١ بلداً أفريقياً في هذه المسألة الهامة.

وتشترك الرابطة مع البنك الدولي والمنظمة البحرية الدولية في وضع خطط طوارئ متصلة بالانسكاب النفطي للبلدان الجزرية في غرب المحيط الهندي، ومنها جزر القمر وسيشيل ومدغشقر وموريشيوس.

التنوع البيئي

تواصل الرابطة رعايتها لمكتبة خرائط التنوع البيئي الكائنة في المركز العالمي لرصد الحفظ في كمبردج. وتلقي هذه المكتبة، وهي أداة قيمة لإدارة التنوع البيئي، الضوء على المناطق الأساسية للتنوع البيئي الكبير اللازمة في مجال التأهب للانسكاب النفطية والتعامل معه وكذلك، على نطاق أوسع، في مجال الإدارة البيئية لشركات النفط.

وكانت الرابطة من المنظمات غير الحكومية القليلة المهتمة بالصناعة التي حضرت المؤتمر الرابع لأطراف اتفاقية التنوع البيئي في براتيسلافا في عام ١٩٩٨، وستواصل رصد الاتفاقية نيابة عن أعضائها.

مشروع الرابطة لإدارة نوعية الهواء في الحضر

في عام ١٩٩٨، واصل برنامج الرابطة لإدارة نوعية الهواء في الحضر العمل على تعزيز هدفه، وهما:

(أ) تقاسم خبرة صناعة النفط في العالم لوضع نهج واقعية وفعالة لمراقبة نوعية الهواء، بالاشتراك مع أصحاب المصلحة العاكفين على وضع برامج مماثلة تتعلق بسكان الحضر المتزايدين في العالم النامي؛

(ب) مساعدة صانعي السياسات في اتخاذ قرارات بشأن إدارة نوعية الهواء تكون مبنية على العلم الصحيح، ودراسة جميع مصادر التلوث، وإدراج عوامل التكلفة وإمكانية خفض الانبعاث في أي تدابير يجري اختيارها لمراقبة الانبعاثات.

وقد ركز الفريق العامل هذا العام على إنجاز وتوزيع مجموعة الأدوات التي وضعتها الرابطة في مجال إدارة نوعية الهواء في الحضر. وهذه المجموعة نموذج محوسب لوضع نهج مرحلي مركّب لإدارة نوعية الهواء في الحضر. وتساعد هذه المجموعة المستخدم في تقدير الفعالية من حيث التكاليف لمجموعة اختيارات ممكنة لمراقبة الانبعاثات في منطقة بعينها. وقد استكملت مجموعة الأدوات في مطلع عام ١٩٩٨، وتقوم الآن بتقييمها الشركات الأعضاء في الرابطة وصناعة النفط الوطنية في أمريكا اللاتينية ومناطق المشاريع في جنوب شرق آسيا.

وفي عام ١٩٩٧، وافقت الرابطة على العمل في مسائل نوعية الهواء مع رابطة أمريكا اللاتينية للنفط. ومنذ ذلك الحين، ظلت من المساهمين الرئيسيين في برنامج إدارة نوعية الهواء في أمريكا اللاتينية الجاري تنفيذه بالتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية.

وقد عقدت الرابطة في بيرو، في آذار/ مارس ١٩٩٨، حلقة عمل تدريبية بشأن مجموعة أدوات إدارة نوعية الهواء في الحضر، كما عقدت في أيار/ مايو دورة تدريبية أخرى لأربع شركات أخرى من الشركات الأعضاء في رابطة أمريكا اللاتينية للنفط. وقد عُرِضت أيضا مجموعة الأدوات والفكرة التي وضعت على أساسها على اللجنة الفنزويلية الوزارية المشتركة لإدارة نوعية الهواء في الحضر في اجتماعها براكاس. وفي الفترة القريبة، مَثَلَت الرابطة في الحلقة الدراسية التي عقدتها رابطة أمريكا اللاتينية للنفط والوكالة الكندية للتنمية الدولية في كولومبيا في موضوع تكنولوجيات الوقود ووسائل نقله. وستكون النظرة الاستراتيجية الشاملة للرابطة في موضوع إدارة نوعية الهواء جزءا من العمل النهائي الذي سيجري الاضطلاع به في هذا الجهد التعاوني المشترك الذي سيتم الانتهاء منه في عام ١٩٩٩.

وقد عُرِضَ أيضاً نهج الرابطة في القاهرة في الحلقة الدراسية لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط عن "صناعة النفط وحماية البيئة".

٨ - لجنة المحامين لحقوق الإنسان

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩١)

مقدمة

في الفترة قيد الاستعراض، استفادت لجنة المحامين لحقوق الإنسان بشكل فعلي من الحقوق والامتيازات التي حصلت عليها بموجب مركزها الاستشاري الخاص، وخصوصاً في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، واللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية، وهيئات الأمم المتحدة التعاهدية.

أهداف المنظمة وأغراضها

دأبت اللجنة، منذ عام ١٩٧٨، على تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية. ويتسم عمل اللجنة بالحيد، ملزماً كل حكومة بالمعايير المؤكدة في الشرعة الدولية للحقوق. وتركز برامج اللجنة على إنشاء المؤسسات والهيكل القانونية التي تكلف حقوق الإنسان على المدى البعيد. ومن السمات الرئيسية لعمل اللجنة تعزيز الدعوة المستقلة إلى حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وتضطلع اللجنة بمهام تقصي الحقائق، وتنشر تقارير تكون بمثابة نقطة انطلاق للمتابعة المستمرة في ثلاثة مجالات: مع المحامين والناشطين المحليين المعنيين بحقوق الإنسان؛ ومع صانعي السياسات الذين يتولون صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة؛ ومع المنظمات الدولية من قبيل الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والبنك الدولي، وتوفر اللجنة التمثيل القانوني المفيد للاجئين المعوزين في الولايات المتحدة الفارين من الاضطهاد السياسي.

المشاركة في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية

في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨، حضرت اللجنة الدورات السنوية للجنة حقوق الإنسان، وقدمت عدداً من البيانات المكتوبة والشفوية في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة بإقامة العدل، وانتهاكات حقوق الإنسان في العالم، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وتقدم اللجنة بانتظام معلومات إلى الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، ولا سيما المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو التعسفي، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب، والفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، وعدد من المقرررين الخاصين المعنيين ببلدان معينة، والممثلين الخاصين، والخبراء المستقلين. وتتضمن هذه البيانات معلومات عامة عن حالات حقوق الإنسان والنظم القانونية الوطنية، فضلاً عن حالات معينة لانتهاكات حقوق الإنسان ضد المحامين والناشطين في مجال حقوق الإنسان (ولا سيما عن طريق شبكة المحامين التابعة للجنة). وقد اشتركت ممثلة اللجنة في

دورات الصياغة السنوية للفريق العامل المعني بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وأجهزة المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، حيث دعت إلى الإسراع في إنجاز إعلان قوي وفعال يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وعمدت اللجنة، إعداداً لهذه الدورات، إلى إصدار عدة ورقات إعلامية لإحاطة المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية علماً بالمسائل الأساسية المتعلقة في مشروع الإعلان. وعقب اعتماد الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وأجهزة المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أصدرت اللجنة مطبوعة عنوانها "حماية المدافعين عن حقوق الإنسان: تحليل للإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان"، تضمنت توصيات شتى للحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة تتعلق بتنفيذ الإعلان. وقد جرى تعميم هذه الورقة الإعلامية على نطاق واسع على بعثات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وموظفي الأمم المتحدة وخبرائها.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ووكالاتها المتخصصة

تتعاون اللجنة بانتظام مع طائفة واسعة من سائر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومنها هيئات الأمم المتحدة التعاهدية، واللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية، والبنك الدولي، وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد قدمت اللجنة معلومات إلى هيئات الأمم المتحدة التعاهدية عن حالات حقوق الإنسان في البلدان المستعرضة، ولا سيما إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة مناهضة التعذيب. وقد شمل ذلك تقديم عدد من التقارير المفصلة التي تعلق على التقارير المتصلة بامثال الدول، وعقد جلسات إعلامية شفوية للخبراء المستقلين. وقدمت اللجنة في مناسبات مختلفة المشورة والمساعدة التقنيتين إلى منظمات غير حكومية محلية ووطنية فيما يتعلق بتعاون هذه المنظمات مع الهيئات التعاهدية. وفي عام ١٩٩٦، أنتجت اللجنة شريط فيديو تعليمياً عن أعمال اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ارتكز على مقابلات مع فرادى الأعضاء. وقد عمد مختلف المؤسسات الأكاديمية وموظفي الأمم المتحدة الميدانيين إلى استخدام هذا الشريط، الموضوع لإحاطة المنظمات غير الحكومية علماً بإمكانيات التعاون مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعزيز عمل هذه اللجنة. واستكملت اللجنة شريط الفيديو بـ "دليل المنظمات غير الحكومية إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان". وأخيراً، ومن أجل الدعوة إلى تعزيز كامل منظومة الهيئات التعاهدية، اشترك ممثل للجنة في الدورات الثامنة والتاسعة والعاشرية والحادية عشرة لاجتماع رؤساء الهيئات التعاهدية، وقدم بيانات مكتوبة وشفوية تتصل بجدول أعمال الاجتماعات.

وقد أسهمت اللجنة بنشاط في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وفي الفترة المستعرضة، اشترك ممثلو اللجنة في اجتماعات اللجنة المخصصة واللجنة التحضيرية المعنيتين بإنشاء المحكمة. وقدمت اللجنة ورقات إعلامية موضوعية في هذه الاجتماعات، وقدمت مشورة قانونية إلى الوفود الحكومية. واشترك

خمسة من موظفي اللجنة، بالإضافة إلى رئيسها ومديرها التنفيذي، في مؤتمر عام ١٩٩٨ المعني بإنشاء المحكمة، الذي ضغطت فيه اللجنة بنشاط من أجل إنشاء محكمة مستقلة كفؤة نزيهة. وعلاوة على تقديم ورقات إعلامية إلى جميع المشاركين، كان ممثلو اللجنة يقدمون إفادات بانتظام إلى الوفود الحكومية بشأن القضايا الأساسية المتعلقة. وقد سعت اللجنة، في مناقشاتها مع البنك الدولي، إلى التشديد على أهمية القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى التشديد على أهداف البنك وأغراضه. وقد أصدرت اللجنة عدة تقارير تدرس نظر البنك الدولي في الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، وتشدد بوجه خاص على تسليم البنك بأهمية "الحكم السليم" و "المشاركة" في تحقيق فعالية الأنشطة الإنمائية. وقدمت اللجنة أيضاً تقارير عن آثار انتهاكات حقوق الإنسان على نجاح المشاريع الإنمائية التي يدعمها البنك الدولي، وحررت مقالاً نقدياً عن "كتيب المنظمات غير الحكومية" الذي أصدره البنك الدولي.

وقد أصدرت اللجنة عدة تقارير لتقييم عناصر حقوق الإنسان في بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي والسلفادور، على أساس أنه يمكن استخلاص دروس قيمة من الدراسة والتحليل المتأنيين لأمثلة محددة. واعتبرت هذه الدراسات، في جزء منها، وسيلة لإيجاد "ذاكرة مؤسسية" داخل الأمم المتحدة تعزز تصميم وأداء البعثات المقبلة لرصد حقوق الإنسان.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

تتشاور اللجنة بانتظام مع موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة في المسائل الفنية التي تحظى بالاهتمام، ومنها التعاون مع موظفي المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وإدارة الشؤون السياسية والقانونية في نيويورك، ومكتب الأمين العام، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

٩ - الاتحاد الدولي للرابطات والهيئات التقنية

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٥١)

الأهداف

الهدفان الرئيسيان للاتحاد هما:

(أ) تعداد وتعزيز وتنسيق الإجراءات المتخذة في المسائل التي تهم الرابطات الأعضاء؛

(ب) تسهيل علاقات الرابطات بالمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة.

ويعكف الاتحاد على دراسة المشاكل المتعددة الجوانب التي تحظى باهتمام عام وترتبط بالقدرات التقنية العالمية لأعضائه.

والاتحاد مكان للقاءات والتبادلات بين دوائر العلميين والمهندسين والصناعيين.

التطورات في المجال الإداري

(أ) جرى في عام ١٩٩٤ إنشاء المجلس الدولي لعلوم الهندسة والتكنولوجيا بناء على طلب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقد أصبح المجلس المنظمة غير الحكومية الأساسية. والعضوان المؤسسان هما: الاتحاد العالمي لمنظمات المهندسين، والاتحاد الدولي للرابطات والهيئات التقنية؛

(ب) عقد في باريس في تموز/يوليه ١٩٩٦ بمقر اليونسكو، وفي إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اليونسكو، المؤتمر العالمي للمسؤولين عن تدريب المهندسين ومديري الصناعات. وكان أربعة وستون بلداً ممثلاً، وأرسل أكثر من ٣٠٠ رسالة إلى حوالي ٤٠٠ مشترك.

ويمكن إدراج التوصيات العامة في ثلاثة عناوين:

(أ) تدريب المهندسين في إطار تعاون مطرد بين الجامعات والدوائر البحثية والصناعية؛

(ب) الوسائل والطرق المطلوب وضعها أو تنفيذها لتحسين جودة هذا التدريب وتعميمه؛

(ج) الدور المنوط بمختلف المنفذين والمسؤولين عن إيجاد تصور مبتكر لإعداد المهندسين للاضطلاع بمسؤولياتهم التقنية والاقتصادية والمجتمعية.

الأنشطة العامة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧

(أ) معاودة الأنشطة عن طريق اللجان المختلفة (الاتصال، المصطلحات، إلخ)؛

(ب) استكشاف المجالات المتداخلة عن طريق جماعات التفكير (نواد)، بهدف الخروج بإجراءات مبررة لإنشاء اللجان؛

(ج) مفاتحة لجنة الجماعات الأوروبية في إقامة علاقات تشاركية بصدد المشاريع التي يضطلع بها الاتحاد؛

(د) وضع مشاريع تستهدف تحسين الظروف المعيشية في البلدان النامية؛

(هـ) وضع مشروع برنامج للأنشطة (اتفاق إطاري) يندرج في توجهات اليونسكو للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، ويتضمن بصفة خاصة عناوين التالية: المهندس: تدريبه ووضعه؛ العودة إلى الحياة في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء؛ المناطق الساحلية والجزر الصغيرة؛ دراسات إحصائية؛ العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية؛ معهد التنمية؛ صون التراث العالمي؛ مساهمة المهندسين في ثقافة السلام.

وقد انخرط الاتحاد أيضاً في عدة عمليات (حلقات دراسية متنقلة) في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

١٠- الحركة الفدرالية العالمية

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٧٠)

الأهداف والأغراض

الحركة الفدرالية العالمية منظمة دولية ذات أعضاء تأسست في عام ١٩٤٧. وفي بيان القصد من إنشائها، يمكن بيان هدفها الجوهرى على النحو التالي: "إن الفدرالية العالمية تسعى إلى إسباغ سلطة قانونية وسياسية على المؤسسات العالمية للتعامل مع المشاكل التي لا يمكن التصدى لها إلا على الصعيد العالمى، مع تأكيد سيادة الدولة القومية في المسائل التي تعتبر داخلية في الأساس".

والمجالات البرنامجية الحالية للحركة هي:

(أ) حماية البيئة العالمية والتنمية المستدامة؛

(ب) السلام والأمن؛

(ج) تحقيق الديمقراطية في الأمم المتحدة وإصلاح الأمم المتحدة؛

(د) تعزيز حكم القانون وحماية حقوق الإنسان.

وعملًا على تعزيز الجهود البرنامجية للحركة وغيرها من المنظمات في الأمم المتحدة، أسس المدير التنفيذي للحركة أو شارك في تأسيس التحالفات التالية للمنظمات غير الحكومية: تحالف المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية؛ فرقة العمل التابعة للمنظمات غير الحكومية الدولية والمعنية بالمسائل القانونية والمؤسسية؛ نداء لاهاى من أجل السلام ١٩٩٩؛ الفريق العامل التابع للمنظمات غير الحكومية والمعني بإصلاح مجلس الأمن.

وفي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧، انضم إلى الحركة أعضاء جدد منتسبون وأصليون من البرازيل والجمهورية الدومينيكية ونيبال. وفي عام ١٩٩٦، زادت العضوية في الحركة زيادة كبيرة بانضمام الـ ١١ ٠٠٠ عضو في منظمة شباب الفدراليين الأوروبيين.

وقد طرأ تغير كبير على تمويل الحركة منذ عام ١٩٩٥. فقبل عام ١٩٩٥، كان معظم تمويل الحركة يأتي من رسوم وهبات أعضائها الدوليين. ومنذ عام ١٩٩٥، تضاعف التمويل ثلاث مرات، وبدأت المنح ترد

من الاتحاد الأوروبي والحكومات والمؤسسات الخاصة. ونجم شطر كبير من هذا التمويل الإضافي عن اشتراك ممثلي المنظمات غير الحكومية من البلدان الأقل تقدماً في النمو في اجتماعات الأمم المتحدة.

المشاركة في أعمال المجلس

حضر ممثلو الحركة مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن التنمية الاجتماعية (كوبنهاغن)، والسكان (القاهرة)، والمرأة (بيجين)، والمستوطنات البشرية (إسطنبول).

وفي حزيران/يونية ١٩٩٧، أصدرت الحركة، باسم فرقة العمل التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالمسائل القانونية والمؤسسية، دراسة استقصائية في ٦٠ صفحة عن لجنة التنمية المستدامة لتقدم إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتناولت الدراسة الاستقصائية عدداً من الممثلين الحكوميين ومسؤولي الأمم المتحدة والوكالات غير الحكومية وموظفيها. وفي اليوم الأول للدورة الاستثنائية قامت الحركة، بالاشتراك مع منظمة Globe and EarthAction، بتنظيم جلسة عامة للمنظمات غير الحكومية عقدت في الأمم المتحدة.

وفي الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦، قام المدير التنفيذي للحركة، بصفته الداعي إلى اجتماع فرقة العمل التابعة للمنظمات غير الحكومية، بتعميم معلومات على نطاق واسع عن استعراض المجلس لترتيبات المنظمات غير الحكومية عن طريق الفاكس ومؤتمرات الحاسوب. وقد ألقى المدير التنفيذي للحركة، في عدة مناسبات، بيانات شفوية في هذا الموضوع أمام الاجتماعات التي نظمتها الأمانة العامة للأمم المتحدة والحكومات.

المشاركة فيما يتعلق بالجمعية العامة

عملت الحركة، منذ عام ١٩٩٥، بصفقتها أمانة تحالف المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية، ويتولى المدير التنفيذي للحركة الدعوة إلى عقد اجتماعات التحالف. ويدعو هذا التحالف إلى قيام محكمة تتصف بالإنصاف والفعالية، ويشجع التثقيف والتوعية فيما يتعلق بالمفاوضات ذات الصلة بالمحكمة الجنائية الدولية. وييسر المدير التنفيذي للحركة عقد اجتماعات بين التحالف وممثلي الحكومات ومسؤولي الأمم المتحدة. وتصدر الحركة الرسالة الإخبارية التي يعدها التحالف وتحافظ على موقع التحالف على الشبكة العالمية WWW.

وقد أسهمت الحركة، منذ عام ١٩٨٩، ببيانات مكتوبة قدمتها إلى اللجنة السادسة فيما يتصل بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وتعمل الحركة بصفقتها أمانة نيويورك لتحالف المنظمات غير الحكومية من أجل نداء لاهاي للسلام ١٩٩٩. وهذا النداء جزء من "أصدقاء عام ١٩٩٩" الذين يتألفون من ٣٠ دولة من جميع أنحاء العالم، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الدائمة للتحكيم، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ويعكف

"أصدقاء عام ١٩٩٩" على وضع برنامج عمل مكرس للذكرى المئوية لانهقاد أول مؤتمر للسلام ولاختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي.

وفي المقرر ٢٩٧/١٩٩٦، طلب المجلس إلى الجمعية العامة النظر في اشتراك المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة. وقد قام موظفو الحركة، باسم فرقة العمل التابعة للمنظمات غير الحكومية، بإنتاج وتعميم مواد معلومات أساسية واستكمالات على المنظمات غير الحكومية في أنحاء العالم تتعلق بوصول هذه المنظمات إلى الأمم المتحدة. وقد عمل المدير التنفيذي للحركة بشكل وثيق مع رئيس الجمعية العامة وغيره فيما يتصل بالمشاورات المفتوحة غير الرسمية في هذا الموضوع.

وقد قامت المنظمات الفدرالية العالمية والاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة ومحفل السياسة العالمي، بالاشتراك مع مؤتمر المنظمات غير الحكومية واللجنة التنفيذية لإدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية، بتنظيم تجمعات ليلية في ضوء الشموع في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ للاحتجاج على الأزمة المالية للأمم المتحدة. وقد جرت أنشطة هذه التجمعات في ١٧ بلداً، وعقد مؤتمر صحفي بمقر الأمم المتحدة رعته إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة. وقد بعث كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، برسالة إلى التجمعات.

وقامت الحركة، من خلال مؤتمرات الحاسوب والرسائل الإخبارية، بتعميم المعلومات في أنحاء العالم عن عدة مواضيع، ومنها خطة للسلام، وإصلاح الأمم المتحدة، وجدول أعمال القرن ٢١. وقد دعى المدير التنفيذي للحركة إلى الإسهام في الاقتراحات ذات الصلة بإصلاح الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٩٧، احتفلت الحركة بالذكرى السنوية الخمسين لقيامها، وأسعدها تلقي رسالتي تهنئة من كوفي عنان، الأمين العام، وبطرس بطرس غالي، الأمين العام السابق.

١١ - الاتحاد العالمي لنقابات العمال

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٤٦)

يهدف الاتحاد العالمي لنقابات العمال إلى تعزيز الإجراءات الموحدة لنقابات العمال من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للعمال، وبصفة خاصة الحق في العمالة الكاملة وكفالة هذا الحق؛ ومن أجل تحقيق الضمان الاجتماعي الكامل والملائم؛ ومن أجل تدريب جميع العمال وتعليمهم وتثقيفهم؛ ومن أجل حماية بيئة العمل واتخاذ تدابير فعالة للحفاظ على المعايير الإيكولوجية والتنمية المستدامة وتعزيزهما؛ ومن أجل تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدفاع عن حقوق العمال ونقاباتهم وتطويرها؛ ومن أجل احترام الإنسان؛ ومن أجل إنهاء سباق التسلح وإزالة الأسلحة النووية والخفض التدريجي للتسلح، بما يفضي إلى نزع السلاح العام الكامل.

وللإتحاد مكاتب إقليمية في نيودلهي ودمشق وداكار وهافانا، وله ممثلون دائمون معتمدون لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، ولدى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في روما.

وقد حضر المؤتمر العالمي الثالث عشر لنقابات العمال، الذي عقده الاتحاد في دمشق في عام ١٩٩٤، ٤١٨ وفداً من ١٦٠ منظمة وطنية ومحلية وإقليمية ودولية لنقابات العمال تمثل أكثر من ٣٠٠ مليون عامل في كل القارات.

وقد وافق المؤتمر الثالث عشر على طلبات انضمام مراكز لنقابات العمال من باكستان والبرازيل وسري لانكا والجمهورية التشيكية والسودان ونيبال، وأعلن أن الاتحاد يضم ١٣٠ مليون عضو منضم أو منتسب من ١٢٩ بلداً.

ومنذ ذلك الحين، كان المجلس الرئاسي للاتحاد قد وافق على انضمام مراكز لنقابات العمال من بلغاريا وبنغلاديش وبولندا وتوغو والجمهورية العربية الليبية ونيبال.

المشاركة في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية و/أو
مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها الأخرى

في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧، اشتركت وفود الاتحاد في دورات المجلس وفي الاجتماعات التي نظمتها الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والفاو، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وغير ذلك من الوكالات المتخصصة، وفي اجتماعات مختلفة عقدتها اللجان الإقليمية. وقد اشترك الاتحاد وأعضاؤه في مؤتمرات الأمم المتحدة التالية: مؤتمر القمة

العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥)؛ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)؛ الموئل الثاني (إسطنبول، ١٩٩٦)؛ مؤتمر القمة العالمي للغذاء (روما، ١٩٩٦).

وقد انخرط الاتحاد بنشاط في برامج المنظمات غير الحكومية الموضوعية بالتوازي مع هذه المؤتمرات، مثل محفل نقابات العمال، في كوبنهاغن، الذي رعته جميع المنظمات الدولية والإقليمية لنقابات العمال؛ ومحفلي نقابات العمال في بيجين وإسطنبول؛ ومؤتمر المنظمات غير الحكومية في روما، الذي انعقد وقت انعقاد مؤتمر القمة العالمي للغذاء (١٩٩٦).

وقد ألقى الاتحاد وأعضاؤه الضوء، في مطبوعاتهم وأنشطتهم الإعلامية، على نتائج مؤتمرات القمة هذه. وتشمل الأولويات الراهنة للاتحاد وأعضائه القيام بحملة مستمرة تدعو إلى تنفيذ قرارات مؤتمرات القمة هذه التي رعتها الأمم المتحدة بشأن المشاكل العالمية الكبرى.

وقد جرى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الاتحاد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وقد بعث بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، برسالة إلى الاتحاد في هذه المناسبة أعرب فيها عن تقديره وأطيب تمنياته.

وفي الفترة ٦ - ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، عقد مركز عمال كوبا في هافانا بكوبا، بالتعاون مع الاتحاد، الاجتماع الدولي للعمال المناهضين للعولمة الليبرالية الجديدة. وقد حضر الاجتماع الدولي أكثر من ٣٠٠ من زعماء النقابات من أكثر من ٣٠٠ نقابة، بالإضافة إلى ممثلين للمنظمات السياسية والاجتماعية والثقافية والأكاديمية من ٦١ بلداً.

وفي الفترة قيد الاستعراض، عقد الاتحاد ١٦٠ حلقة دراسية تعليمية وموضوعاتية إقليمية ودون إقليمية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبمنح قدمتها.

وتصدر مطبوعات الاتحاد ومواده الإعلامية بخمس لغات هي الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والعربية، وتغطي بتوسع أنشطة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة. وترسل هذه المطبوعات والمواد أيضاً بالبريد الإلكتروني إلى نقابات العمال في جميع القارات.

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها
ووكالاتها المتخصصة

في الفترة قيد الاستعراض، قدم الاتحاد عدداً من المذكرات إلى المؤتمرات التي رعتها الأمم المتحدة، كما بعث بعدد كبير من الرسائل إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وإلى أمانة منظمة العمل الدولية والوكالات المتخصصة الأخرى.

وقد عقدت في الفترة قيد الاستعراض اجتماعات منتظمة مع منظمة العمل الدولية والأونكتاد والفاو واليونسكو وسائر الوكالات المتخصصة، لبحث سبل زيادة تعزيز التعاون.

وفي إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، كان الاتحاد عضواً نشطاً في مؤتمر المنظمات غير الحكومية. وقد اشترك في مختلف لجان المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية ونزع السلاح وحقوق الإنسان والبيئة وغير ذلك. وقد انتخب الاتحاد، في عام ١٩٩٧، عضواً في مجلس مؤتمر المنظمات غير الحكومية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠.

- - - - -